مواثيق الثورة التحريرية الجزائرية وإشكالية بناء الدولة

The Documents of Algerian Liberation Revolution and The Problematic of State Building

تاريخ الاستلام : 2019/11/10 ؛ **تاريخ القبول :** 2020/06/06

دعاس عمیور صالح

كلية العلوم السياسية، جامعة قسنطينة 3، الجزائر.

ملخص

تثير مواثيق الثورة التحريرية الجزائرية العديد من الإشكاليات والتساؤلات لم ينته النقاش والجدال حولها إلى حد الآن، بل الكثير منها مازال محل خصومات ومناكفات وتوظيف سياسي. لعل أهمها يتمثل في ما إذا كانت هذه المواثيق تحمل في طياتها أي نموذج أو مقاربة للدولة الجزائرية المراد بناؤها بعد الاستقلال؟

وللإجابة على هذا التساؤل كان يجب علينا التطرق إلى المواثيق الأساسية للثورة التحريرية، وهي بيان أول نوفمبر، وثيقة الصومام ووثيقة مؤتمر طرابلس. هذه المواثيق، التي تؤرخ لمراحل حاسمة ومنعطفات مفصلية في مسار الثورة، تعكس في مجملها الصراعات الداخلية، بين قادة الثورة حول الخيارات السياسية والإيديولوجية من جهة، وحول شرعية من يحكم في الجزائر المستقلة من جهة ثانية.

الكلمات المفتاحية: ا الثورة التحريرية الجزائرية، بيان أول نوفمبر، مؤتمر الصومام، مؤتمر طرابلس، استعادة الدولة.

Abstract

The charters of the Algerian liberation revolution raise many problems and questions that have not been discussed yet, but many of them are still subject to political disagreements, disagreements and employment. Perhaps the most important thing is whether these pacts carry any model or approach to the Algerian state to be built after independence.

To answer this question, we had to address the basic charters of the editorial revolution, the statement of November 1, the Somam's document and the Tripoli Conference document. These charters, which date decisive stages and detailed turns in the course of the revolution, reflect in their entirety the internal conflicts between the revolution leaders over political and ideological choices on the one hand, and the legitimacy of those who rule in independant Algeria on the other hand.

Keywords: The Algerian liberation revolution, the statement of November 1, the Somam conference, the Tripoli conference, the restoration of the state.

Résumé

Les chartes de la Révolution algérienne suscitent un bon nombre de problématiques et questionnements dont le débat ne semble guère prêt à s'apaiser jusqu'à nos jours. A vrai dire, une bonne partie de ces chartes demeure toujours une source de malentendus, d'animosités et d'instrumentalisation politique. D'ailleurs la question la plus fondamentale de ce débat est la suivante : est-ce que ces chartes contiennent ou pas un modèle ou une approche concernant le nouvel Etat algérien qui devait se construire après l'indépendance ?

Pour apporter une réponse à cette question, il a fallu étudier les chartes fondamentales de la Révolution nationale nommément la Déclaration du 1er novembre, la Charte de la Soummam et la Charte de Tripoli. Ces documents, d'un coté, expriment l'importance de certaines périodes et l'ampleur de certains changements dans le parcours de la Révolution et, de l'autre, ils reflètent les dissensions internes entre les leaders de la Révolution quant aux choix politiques et idéologiques ainsi que la question de la légitimité de ceux qui allaient gouverner l'Algérie indépendante.

Mots clés : la Révolution algérienne, la Déclaration du 1er novembre, le congrès de la Soummam, le congrès de Tripoli, , la réappropriation de l'Etat..

* Corresponding author, e-mail: daas.politics@gmail.com

© جامعة الاخوة منتوري قسنطينة 1، الجزائر 2021.

مقدمة

إن تاريخ الثورة الجزائرية محطة من المحطات المهمة والأساسية في مسيرة الشعب الجزائري المليئة بالتضحيات الجسام، قدمها رجال ونساء على مذبح الحرية حتى تستعيد الأمة استقلالها ودولتها. هذه الدولة التي كثرت وتكثر حولها التصورات والتأويلات، بين منكر لكينونتها ابتداء وبين من يقول إنها وليدة الاستعمار وبين قائل بأنها دولة ضاربة بجذورها في أعماق التاريخ، وثورة التحرير ما هي إلا أداة لاستعادة هذه الدولة، التي حاول الاستعمار طمسها وإنكارها.

ومحاولة منا لإثراء هذا النقاش وتعميق البحث في أطروحاته الفكرية، ارتأينا أن نعالج من خلال هذه الورقة البحثية المتواضعة النصوص التأسيسية الأولى للدولة الجزائرية، والتي عرفت تاريخيا بمواثيق الثورة. ولما كان من الصعوبة بمكان الإحاطة بكل الأحداث والتفاصيل، كما إن مقتضيات موضوع البحث المنهجية والمعرفية دفعت الباحث إلى التركيز والبحث في ثلاث محطات يراها مفصلية في مسار الثورة، بل في مسار ومصير الدولة الجزائرية حاضرا ومستقبلا. وتتمثل هذه الأحداث في: أول نوفمبر1954 ، مؤتمر الصومام 1956 ومؤتمر طرابلس 1962.

فأول نوفمبر 1954 ترجع أهميته التاريخية والأدبية والأخلاقية إلى سببين اثنين، أولهما انه يؤرخ لمرحلة جديدة ومتجددة من تاريخ الشعب الجزائري، أي استمرار لثقافة الرفض والمقاومة التي يتشبع بها الشعب الجزائري منذ البدايات الأولى لاحتلال فرنسا للجزائر. أما ثانيهما فيتمثل في أنه اليوم الذي صدرت فيه أولى وثائق الثورة التحريرية، التي عرفت تاريخيا ببيان أول نوفمبر والتي تضمنت الخطوط العريضة لأهداف ومبادئ الثورة .

أما **مؤتمر الصومام** والمنعقد في 20 أوت 1956 فكان الهدف الأساسي منه تقييم المرحلة السابقة وإعادة هيكلة الثورة تنظيميا ومؤسساتيا، حتى تستجيب لضرورات المرحلة. وعلى الرغم من اختلاف لغة ومفردات وثيقة مؤتمر الصومام عن تلك التي تضمنها بيان أول نوفمبر، إلا أن التصور العام لمبادئ وأهداف

الثورة لم يتغير. وفي المقابل، فان **مؤتمر طرابلس** 1962، والذي شكل قطيعة ولو على المستوى السياسي والإيديولوجي مع مبادئ نوفمبر من خلال إضفاء مسحة إيديولوجية واضحة على خيارات دولة الجزائر **ما بعد الاستعمار**.

أهمية وهدف الدراسة:

تكمن أهمية الدراسة في محاولة لقراءة مواثيق الثورة التحريرية الجزائرية، قراءة علمية ومنهجية، بعيدا عن التقديس المبالغ فيه، الذي قد يصل إلى حد النفاق، وبعيدا عن التدنيس الذي وصل بالبعض للترويج لمقولة إن "**دغول**" هو من منح الاستقلال للجزائر.

ولذلك فهذا المقال هو مساهمة من الباحث لإثراء النقاش، حول الأهمية التاريخية، والسياسية، والإيديولوجية لمواثيق الثورة وما قدمته للشعب الجزائري، كأساس لمشروع الدولة والمجتمع؛ وكذا اعترافا للرجال الذين قادوا ثورة التحرير، ولاجتهاداتهم السياسية والفكرية، وأين أصابوا، وأين أخطأوا.

حدود الدراسة:

تمتد حدود الدراسة تاريخ إصدار أول وثيقة للثورة التحريرية، ألا وهي بيان أول نوفمبر 1954، لتنتهي عند وثيقة مؤتمر طرابلس في 1962.

إشكالية الدراسة:

إن الإشكالية التي تحاول هذه الدراسة الاقتراب من الإجابة عنها هي: **إلى أي مدى شكلت وثائق الثورة التحريرية منظومة قيمية ومؤسساتية لبناء الدولة الجزائرية بعد الاستقلال؟**

وتتفرع عن هذه الإشكالية الأسئلة التالية:

1- ما هي طبيعة الدولة الجزائرية التاريخية، التي عمل واضعو بيان أول نوفمبر على استعادتها بعدما غيبها الاستعمار الفرنسي؟

2- ما هي أهم القرارات والإجراءات إلي نصت عليها وثيقة مؤتمر الصومام من اجل إعادة هيكلة أسس الثورة التحريرية؟

3- لماذا لم يتوصل مؤتمر طرابلس إلى إيجاد صيغة توافقية حول طبيعة الدولة والخيارات السياسية بعد الاستقلال، مما أدى إلى خلق استقطاب سياسي حاد وصل إلى حد التقاتل؟

فرضية الدراسة:

ينطلق الباحث من فرضية أساسية، تتمثل في:

" **تميزت مضامين مواثيق الثورة التحريرية بالتغير وعدم الاستمرارية، وبالتالي فهي مواثيق لإدارة وتسيير الثورة أكثر منها لبناء الدولة بعد الاستقلال**"

منهجية الدراسة:

إن طبيعة الموضوع التاريخية، تستلزم توظيف المنهج التاريخي كأداة بحثية، وذلك من خلال استقراء الظروف التاريخية، التي وضعت فيها مواثيق الثورة. كما وظف الباحث منهج تحليل المضمون، ولو بصفة مختزلة؛ وذلك لربطه بالمقاربة النقدية التي بني عليها للموضوع.

أولا /- أول نوفمبر و استعادة الدولة –الأمة:

في كتابه الذي يحمل عنوان "**اختلاق إسرائيل: إسكات التاريخ الفلسطيني**"، عمل "**كيث ويتلام**"على تفنيد **المنظور الإسرائيلي** القائل بأن التاريخ الفلسطيني ما هو إلا مرحلة قصيرة في التاريخ الإسرائيلي الطويل والذي يمتد إلى آلاف السنين، وذلك عن طريق تقديم المنظور البديل نتيجة التحولات والتبدلات التي خلخلت وحركت الأساسات التي بني عليها المنظور القديم، وهذا ما أنتج ما يسمى **التحول في المنظور**.[1]

هذا التحول في المنظور يؤسس لمنظور جديد، قائم على قراءة جديدة للمنظور والرؤية الإسرائيلية، مفادها إن التاريخ الإسرائيلي، هو الذي يمثل مرحلة صغيرة في التاريخ الفلسطيني الضارب بجذوره في أعماق التاريخ.

استئناسا بما كتبه " **كيث ويتلام**" ، فان بيان أول نوفمبر جاء ليفند الأطروحة الفرنسية القائلة بعدم وجود دولة أو امة أو شعب جزائري أو تاريخ جزائري. وهي الأطروحة التي تبنتها حتى بعض النخب الجزائرية، على غرار "**فرحات عباس**"

في محطة من محطاته النضالية؛ حيث أضحت المسلمة التي اعتنقتها الإدارة الفرنسية الاستعمارية لتبرير وشرعنة وجودها في الجزائر. لقد عملت فرنسا جاهدة، منذ إن وطئت أقدام عسكرها ارض الجزائر على تقزيم ونفي الآخر الجزائري، وطمس هويته وتاريخه. وعليه جاء بيان أول نوفمبر ليرد على هذه الأطروحة العنصرية، وغير العلمية والمنافية للحقيقة والواقع؛ وذلك باستعادة الدولة الجزائرية والتأكيد على أن تاريخ فرنسا الاستعماري في الجزائر، ما هو إلا مرحلة عابرة في تاريخ الدولة الجزائرية الطويل والتليد.

فبيان أول نوفمبر 1954 والذي صيغ في شكل نداء للشعب الجزائري موجه من الكتابة العامة لجبهة التحرير الوطني، نص في برنامجه السياسي على الاستقلال الوطني بواسطة[2]:

1- إقامة الدولة الجزائرية الديمقراطية الاجتماعية ذات السيادة في إطار المبادئ الإسلامية.

2- احترام جميع الحريات الأساسية دون تمييز عرقي أو ديني.

إن القراءة المتأنية لبيان نوفمبر في نسخته المكتوبة بالعربية، نجده يستعمل في محور الاستقلال الوطني مصطلح" **إقامة الدولة الجزائرية**". والقراءة الأولية لمصطلح **الإقامة** تدفعنا إلى الاستنتاج بأنه يشير إلى أن الثورة التحريرية الجزائرية تهدف إلى إقامة دولة جزائرية من العدم، أي أنه لم تكن هناك دولة جزائرية قبل سنة 1954 وهذا يتقاطع مع الأطروحة الفرنسية السالفة الذكر والتي روج لها مؤرخوها عرابوا المدرسة الاستعمارية في كتاباتهم على غرار" **اندري شارل جوليان**"، الذي يقول" إن إفريقيا الشمالية الفرنسية، التي تشمل المغرب والجزائر، وتونس، ليست لها حالة مدنية دقيقة".[3]ولم ينحصر الأمر في المؤرخين وحسب، بل امتد إلى السياسيين حيث يصرح " **ادغار فور** " رئيس الحكومة الفرنسية، سنة 1955 متحدثا عن الجزائر "أنها لم تكن أبدا امة ولا دولة في التاريخ".[4] فالشعب الجزائري " ولد فقط سنة 1889 وذلك بصدور القانون الفرنسي الذي يعطي الجنسية الفرنسية بطريقة آلية، لكل من يولد في الجزائر من أبوين أوربيين".[5]

في المقابل يمكن أن تكون عبارة "إقامة" تعود على المبادئ الإسلامية، أي أن كينونة الدولة الجزائرية أو وجودها التاريخي غير مطروح أصلا للنقاش ولا يجب التشكيك فيه. وإنما التساؤل يدور حول هوية وطبيعة الدولة الجزائرية، التي ستبنى أو ستقام بعد نجاح الثورة، فالبيان كان واضحا فاصلا في ذلك، حيث أن الدولة الجزائرية بعد الاستقلال ستقام في إطار المبادئ الإسلامية.

فبعدما كانت هوية "**عثمانية**" في ظل نظام الخلافة الإسلامية؛ والتي كانت تمارس **الأمة** الإسلامية من خلالها سيادتها؛ جاء الاستعمار الفرنسي الذي حاول طمس هذه الهوية ، وقطعها من جذورها الحضارية التي استنبتت ونمت فيها؛ وذلك بإحلال محلها هوية أخرى، وثقافة أخرى هي ثقافة المستعمر. حيث عمل على إحداث قطيعة تاريخية ومعرفية، ليؤسس من خلالها لأطروحة "**الجزائر الفرنسية**"؛ ومن ثم جاءت ثورة الفاتح من نوفمبر لتحطيم هذا المشروع السياسي والحضاري، وتفنيد مقولة "الجزائرية الفرنسية" أو "الجزائر قطعة من فرنسا"،*

وإعادة الجزائر إلى مكانها الطبيعي وبيئتها الحضارية الإسلامية. وكان أول من حمل هذا المشروع هو حزب الشعب الجزائري، الذي كان يدرك أن الاستعمار الفرنسي هو من عمل على تغييب الدولة الجزائرية، التي كانت قائمة بكل مؤسساتها؛ وبالتالي عمل على استرجاع الاستقلال الوطني، وبعث الدولة الجزائرية المعتدى عليها سنة 1830.[6]

وتماشيا مع مقتضيات السياق التاريخي، وانسجاما مع التحولات والتطورات الدولية والإقليمية وحتى الداخلية، سواء على المستوى السياسي- الاستراتيجي أو على المستوى الفكري-المعرفي؛ واتساقا مع المفاهيم والمصطلحات التي ترسخت في الفكر والممارسة السياسيين لمدة عقود، والمرتبطة بالخبرة والتجربة الأوروبيتين؛ حيث أصبحت الدولة-الأمة أو الدولة القومية فاعل أساسي ومحوري ومعترف بها في القانون والعلاقات الدوليين . فمنذ ظهور هذا المفهوم في أوائل القرن التاسع عشر في أوروبا كشكل من أشكال التنظيم السياسي، تغيرت الصفة الشخصية للدولة"فلم تعد الدولة وقفا تقليديا للملك؛ بل أصبحت ملكا للأمة توجدها لتدير حكومتها وتنظيم الخدمة العامة فيها".[7]

فكان من الواقعي والموضوعي أن لا تخرج أهداف الثورة التحريرية الجزائرية عن هذا السياق، وذلك لكسب الاعتراف الدولي بشرعية المطالب الجزائرية، وان ما يقوم به الجزائريون من محاربة للاستعمار هو حقهم الطبيعي والشرعي، الذي تقره القوانين الدولية، بنصها على ضرورة تصفية الاستعمار وحق الشعوب في تقرير مصيرها وإقامة دولها القومية بعيدا عن كل وصاية.

وأما في نسخة البيان المكتوبة بالفرنسية فنجد مصطلح restaurationالذي يترجم ب"استعادة" أو "استرجاع"[8]وهذا يعني أن الثورة التحريرية ما جاءت إلا لكي توصل ما قطع وتصلح ما أفسد من طرف الاستعمار الفرنسي. فالثورة التحريرية ما هي إلا أداة لبعث واستعادة الدولة الجزائرية، التي ألغيت وعطلت لمدة 124 سنة. وهذا ما يؤكده العلامة الجزائري "**مولود قاسم نايت بلقاسم**" في كتابه "شخصية الجزائر الدولية وهيبتها العالمية قبل 1830"، حيث يستدل على ذلك بعدد من الاتفاقات التي وقعتها الجزائر مع العديد من الدول، على رأسها فرنسا. حيث وقعت الجزائر مع فرنسا قبل 1830 سبعين معاهدة واتفاقية، وعقدت مع الولايات المتحدة معاهدة سلم وصداقة يوم 5 سبتمبر1776، تبعتها معاهدتان أخريان وذلك سنة 1815 و1816، كما عقدت انكلترا ثماني عشرة اتفاقية مع الجزائر.[9] وهذا يدل دلالة واضحة حسب "**مولود قاسم**" على أن الدولة الجزائرية كانت موجودة قبل الغزو الفرنسي للجزائر، وكانت تتمتع بالشخصية القانونية الدولية والاعتراف الدولي مما مكنها من التصرف باستقلالية استنادا إلى منطق السيادة الذي يكفله القانون الدولي.

إن القراءة السالفة الذكر لم يكن الغرض منها التشكيك في نوايا واضعي البيان ولا في وطنيتهم أو نزاهتهم، وإنما تطرح قضية مهمة وأساسية، وهي أهمية الترجمة وخطورتها على مدلول ومعاني الألفاظ والكلمات ومن تم المصطلحات، بخاصة تلك المصطلحات القابلة للتأويل وتعدد القراءات.

إن بيان أول نوفمبر يعبر عن تصور أو إطار نظري يتضمن خطة عمل يتم بمقتضاها بناء الدولة الجزائرية المستقلة. فهو في الحقيقة – البيان– لم يحمل في طياته إلا مبادئ عامة، البعض منها مطاطي ويحتمل أكثر من قراءة، والبعض الأخر جاء انسجاما وتكيفا مع ضرورات المرحلة التي كان يعيشها المجتمع الجزائري وبخاصة طبقته السياسية، فالبيان لم يتضمن إجراءات عملية وتنظيمية وفق خطة مرحلية يتم الاسترشاد بها في بناء الدولة بعد الاستقلال. إذ يمكن اعتباره إطار عمل بإمكانه أن يكون انطلاقة نحو خلق توافقات مستقبلية بين مختلف الأطياف السياسية في مرحلة الثورة.

فمبدأ إقامة الدولة الجزائرية الديمقراطية الاجتماعية في إطار المبادئ الإسلامية هو انعكاس للخارطة السياسية الجزائرية غداة إعلان الثورة، حيث كانت تتجاذبها ثلاثة أطراف أو تيارات أساسية التيار الوطني، التيار الإسلامي والتيار اللائكي بشقيه اللبرالي والشيوعي، وعليه فهذا المبدأ يعتبر خطوة سياسية أو إجراء سياسي وضعه كاتبوا البيان لخلق إجماع وطني حول الثورة، والابتعاد عن سياسة الإقصاء والاستعداء.

كما نص البيان في أهدافه الخارجية على ضرورة تدويل القضية الجزائرية، وتحقيق وحدة شمال إفريقيا في إطارها الطبيعي العربي والإسلامي.[10] هذا العنصر الذي يشكل رافدا مهما من روافد الهوية الوطنية، التي تستبطن قرونا من التشكل الثقافي والتراكم الحضاري الذي شيده الجزائريون بدمائهم، بدءا من **يوغورطا** و**ماسينيسا** إلى **الكاهنة** مرورا **بطارق بن زياد** معرجا على **فاطمة نسومر** وصولا إلى **العربي بن مهيدي** و**مراد ديدوش** و**مصطفي بن بولعيد** و**عميروش** وغيرهم كثير.

ثانيا/–مؤتمر الصومام وإعادة هيكلة أسس الثورة التحريرية:

إن مؤتمر الصومام المنعقد في 20 أوت 1956 أي سنتين بعد اندلاع الثورة التحريرية، كان الهدف الأساسي منه تقييم ما تحقق وما لم يتحقق في السنتين الماضيتين، ومأسسة الثورة وذلك بخلق إطار تنظيمي ومؤسساتي، يتماشى

والوضع الذي أنتجته المواجهة مع الاستعمار الفرنسي واستيعاب العدد الكبير من الملتحقين بها، وبخاصة المثقفين بعد انضمام الطلبة الجزائريين في 19ماي1956، الأمر الذي أضاف بعدا آخرا من أبعاد الصراع وهو بعد **المثقف/السياسي/العسكري** الذي استمر إلى غاية مرحلة الاستقلال ، إضافة للبعد **السياسي/العسكري**، الذي حاول مؤتمر الصومام الحد من غلوائه ووضع حدود لمجال تحرك كل منهما.

ولقد تمخض مؤتمر الصومام على العديد من القرارات، مست الجوانب المؤسساتية والهيكلية للثورة؛ لعل أهمها يتمثل – بخاصة ما تعلق ببناء الدولة– في[11]:

1- تكوين المجلس الوطني للثورة الجزائرية من 34 عضوا ، 17 عضوا دائما و17عضوا مساعدا، والذي يعد أعلى جهاز للثورة، يوجه سياستها، ويتخذ القرارات المتعلقة بمستقبل البلاد.

2- إنشاء لجنة للتنسيق والتنفيذ مكونة من 5 أعضاء،*وهي مسؤولة عن توجيه وإدارة جميع فروع الثورة العسكرية والسياسية والاقتصادية والاجتماعية والإدارية وكل القادة مسؤولين أمامها وهي مسؤولة أمام المجلس الوطني للثورة.

3- قرار أولوية السياسي عل العسكري وأولوية الداخل على الخارج.

إن القراءة المتأنية لوثيقة الصومام ومقارنتها بمثيلتها وثيقة نوفمبر، تظهر أن المسحة الإيديولوجية والنسق الفكري والمعرفي التي اتسمت بهما سواء من حيث المفردات اللغوية المستعملة أو من حيث المصطلحات والمفاهيم الموظفة، هي انعكاس لتوجهات التيار الذي هيمن على مجريات المؤتمر. فأثناء الحديث عن طبيعة الثورة وأهدافها تقول الوثيقة:" إنها ثورة منظمة وليست تمردا فوضويا إنها معركة وطنية تسعى لهدم النظام الفوضوي الذي ينتجه الاستعمار، وليست حربا دينية، إنها مسيرة إلى الأمام في الاتجاه التاريخي للإنسانية، وليست عودة إلى الإقطاع* وهي أخيرا معركة لإحياء دولة جزائرية، تحت ظل جمهورية ديمقراطية واجتماعية، وليست نظام ملكي أو ثيوقراطي مندثر".[12]

إن المفاهيم مثل "ليست حربا دينية"، "جمهورية ديمقراطية واجتماعية" و"نظام ملكي أو ثيوقراطي"، هي مفاهيم من صميم النسق الفكري والمعرفي الليبرالي والحداثي؛ الذي يحاول أن يؤسس لقطيعة معرفية وتاريخية، مع الإسلام ومدلولاته الاجتماعية والسياسية والثقافية؛ فعبارة "إطار المبادئ الإسلامية" الذي تم تبنيه أو بالأحرى تضمينه بيان أول نوفمبر لم تظهر في وثيقة الصومام، وإنما تم استبدالها بعبارة أخرى هي "إعادة الاعتبار للدين الإسلامي؛ حيث نص الميثاق في احد فقراته على"رفض الفرنسة وإرجاع المكانة للغة العربية والإشادة بجمعية العلماء وإعادة الاعتبار للدين الإسلامي".[13] لكن بالمقابل تم الحديث عن ضرورة استبعاد أي محاولة أو توجه لإقامة نظام"ثيوقراطي" ديني. هذا ما يدفعنا إلى التساؤل عن مقررات مؤتمر الصومال هل تتعارض مع بيان أول نوفمبر أم إنها تكملها ولا تنفيها؟ فمن الحديث عن إقامة دولة جزائرية في إطار المبادئ الإسلامية، إلى الحديث عن إعادة الاعتبار للدين الإسلامي؛ وعليه عوض أن تقام الدولة وفق المبادئ الإسلامية، أي أن تكون الدولة كمتغير تابع والمبادئ الإسلامية كمتغير مستقل حدث العكس وهو أن الدولة أصبحت متغير مستقل والدين الإسلامي هو المتغير التابع. فالمؤتمر وضع مسألة هوية وانتماء الجزائر محل " شك وتساؤل" كما خلق صراع سياسي وإيديولوجي بين ثلاث تيارات هي تيار القومية العربية والتيار الإسلامي والتيار العلماني–الحداثي، وهذا انعكاس لما كان سائد عالميا في مرحلة الحرب الباردة؛ حيث كان الغرب الرأسمالي والليبرالي في مواجهة مع التيار القومي العروبي والإسلامي والتيار الشيوعي، وإن كان بدرجات متفاوتة.

هذا التحول في الرؤية السياسية وإعادة النظر في فلسفة الثورة التي احتواها بيان أول نوفمبر دفعت بالعديد من المجاهدين إلى التشكيك في مصداقية مؤتمر الصومام وبأنه انحراف عن بيان أول نوفمبر. ولم يتوقف الأمر عند ذلك، بل قام العديد من قادة الثورة برفض مقررات مؤتمر الصومام، معتبرين إياه مؤتمرا باطلا وغير شرعي، وقراراته لا تتناقض فقط مع بيان نوفمبر بل أكثر من ذلك فلقد كانت ضد البيان وما جاء فيه. حيث يقول"**عمار بن عودة**" :"أن قادة الولاية الثانية رفضوا قرارات مؤتمر الصومام، لأنها جاءت مخالفة لما جاء في بيان أول

نوفمبر 1954 ، وركزت على الطابع اللائكي للدولة الجزائرية المراد بناؤها بعد استرجاع السيادة الوطنية".[14] لكن المفارقة أن "**عمار بن عودة**"* الذي ينتقد مؤتمر الصومام، كان احد الأعضاء الثلاثة إلى جانب "عمار **اوعمران**"* و"**ابراهيم مزهودي**" الذين أرسلتهم لجنة التنفيذ والتنسيق إلى تونس لشرح نتائج مؤتمر الصومام.[15]

أما الإجراءات السياسية والتنظيمية المتخذة على غرار "أولوية الداخل على الخارج" و"أولوية السياسي على العسكري" فقد أثارت العديد من الجدالات الفكرية والاختلافات السياسية التي تحولت إلى صراعات نتجت عنها استقطبات وولاءات عصبوية، كادت أن تؤدي إلى تفجير الثورة من الداخل. فهذان المبدآن اعتبرهما البعض مبدأين "اقصائيين" مما أدى نشوب مواجهات مسلحة في بعض المناطق كادت أن تتحول إلى مواجهات شاملة بين أنصار مؤتمر الصومام ومعارضيه.[16]

فمؤتمر الصومام ومن ورائه القائد السياسي" **عبان رمضان**"* حاول أن يعيد الاعتبار للسياسة في مواجهة طغيان النزعة العسكرية ومؤيدو القوة الصلبة لهزيمة فرنسا. فهيمنة الجناح العسكري في السنوات الأولى للثورة إلى غاية مؤتمر الصومام،هو تطور تاريخي وموضوعي وامتداد للتيار للجناح الاستقلالي داخل حركة انتصار الحريات الديمقراطية والذي كان يؤمن بالحل العسكري في مواجهة فرنسا، ذلك الجناح الذي تربى داخل المنظمة السرية في 1949 وصولا إلى جبهة التحرير الوطني التي فجرت الثورة.[17]

إلا أن هذا السلوك السياسي الذي انتهجه تيار "**عبان رمضان**" ومؤيديه الذين عرفوا تاريخيا بالمركزيين، رأى فيه البعض ومن بينهم، " **علي كافي**"* الذي اعتبر أن قرار أولوية السياسي على العسكري والداخل على الخارج، "كان هدفه الأول والأخير القضاء على الثوريين الحقيقيين وفي طليعتهم جيش التحرير الوطني، وتكريس فكرة التفاوض ومسالمة المعتدلين". ثم أردف قائلا" كان هذا التيار يسعى لاستقطاب ساسة محترفين من مختلف التيارات، وبالتالي العودة بالثورة تدريجيا عن الكفاح المسلح ومواصلة طريق التفاوض".[18]

وبدوره العقيد "**عمارة بن عودة**" احد أعضاء مجموعة 22 التاريخية، يتحدث عن وجود تيارين داخل الحركة الوطنية، التي كانت مؤهلة لخوض العمل الثوري، تيار أطلق عليه التيار المسالم مع فرنسا، والذي كان من الأساس رافضا للثورة أو تأجيلها كان يقوده "**بن يوسف ين خدة**"*، والتيار المتحمس للثورة والذي كان اغلب أعضائه من المنظمة السرية،* الذين كانوا في الجبل وهم ثلاثة عشر.[19]

فمؤتمر الصومام وبالرغم من فصله في قضية السلطة والقيادة، من خلال حصره للسلطة في يد السياسيين وحصره للقيادة للداخل على حساب الخارج،[20]إلا أنه أرخ لبداية صراع سياسي على السلطة في الجزائر اتخذ مختلف الأشكال والصور، ما زال مستمرا إلى الآن. فتكريس مبدأ أولوية الداخل على الخارج دفعت "بالوفد الخارجي إلى رفض قراراته، مما أدى إلى نشوب صراع بين " **أحمد بن بلة**" و"**عبان رمضان**" إنتهى باختطاف طائرة الزعماء الخمسة،* من طرف فرنسا في 22 أكتوبر 1956.[21]أما أولوية السياسي على العسكري فقد فجر صراعا أخر بين السياسيين والعسكريين، بين "**عبان رمضان**" على رأس السياسيين من جهة وبين **بالباءات الثلاث** *على رأس العسكريين من جهة ثانية.

وعلى الرغم من إغتيال "**عبان رمضان**" سنة 1957، إلا أن الصراع بين الطرفين استمر، حتى وإن تغير اللاعبون؛ حيث احتدم الصراع وبشدة أكبر بين القيادة العامة للأركان بقيادة "**هواري بومدين**" والحكومة المؤقتة* بزعامة "**فرحات عباس**" و"**بن يوسف بن خدة**" من بعده، وقد أدى هذا الصراع إلى ما عرف بأزمة صيف1962 التي كادت أن تدخل الجزائر في أتون حرب أهلية لا تحمد عقباها.[22]

ويبقى التأكيد على أن تقييم وثيقة الصومام وما تضمنته من قرارات تقييما موضوعيا، يجب ألا يخرج عن السياق التاريخي وضرورات المرحلة التي انعقد فيها المؤتمر. فعدم اتخاذ قرارا ت حاسمة في العديد من القضايا المصيرية، والفصل فيها بصفة نهائية فرضته ضرورات الثورة وموازين القوى داخلها ومقتضيات الواقع السياسي والاجتماعي للشعب الجزائري، كما يبرز كذلك الطابع الاستراتيجي لوثيقة الصومام على غرار بيان أول نوفمبر، فقرارات المؤتمر لم تكن

موجهة للشعب الجزائري بمختلف أطيافه الفكرية والسياسية وحسب، وإنما كان موجه كذلك للفرنسيين واليهود المقيمين في الجزائر ولفرنسا الاستعمارية وكذا للمجتمع الدولي.[23] فأغلبية من عارضوا نتائج مؤتمر الصومام "لم يفعلوا ذلك من منطلقات إيديولوجية، لكنهم كانوا فقط مدفوعين بإغراض شخصية بعضها يتعلق بالجري وراء السلطة وبعضها الأخر ناتج عن الانحياز لأشخاص دون التمعن في الموضوع".[24]

وعلى الرغم من الإجراءات المتخذة في مؤتمر الصومام، والمؤسسات التي انبثقت عنه، والتي كان يمكن أن تكون لبنة أولى لبداية التأسيس الفعلي لبناء مؤسساتي دائم ومستقر للدولة الجزائرية المستقلة، غير أن مقرراته غلب عليها الطابع الآني والتقني، الهادف إلى تنظيم الثورة من الداخل وعلاقته مع الحاضن الشعبي وهيكلتها جغرافيا؛ كما كان لكيفية واستمرار إدارة المعركة مع العدو الفرنسي القسط الأوفر في مقرراته.

ثالثا/- مؤتمر طرابلس بين الاستقطاب الإيديولوجي وشرعية من يحكم:

مؤتمر طرابلس الذي انعقد في ليبيا من 27 ماي إلى 5 جوان سنة 1962 طرح فيه برنامج، حدد من خلاله الخطوط العريضة لمشروع الدولة والمجتمع الجزائري بعد نهاية الاستعمار، فمقررات هذا المؤتمر جاءت برؤية وتصور لبناء الدولة يختلف في الكثير من النقاط عما طرح في بيان أول نوفمبر الذي لم يتخذ كمرجعية تمثل نوع من التراكم المعرفي والسياسي والأخلاقي.

فمؤتمر طرابلس الذي حضره بعض من القيادات السياسية والعسكرية للثورة، ناقشوا فيه برنامجا حدد معالم النظام السياسي والاجتماعي والاقتصادي للجزائر المستقلة والذي عرف "**بميثاق طرابلس**" والذي تم التطرق فيه إلى نقطتين أساسيتين:

1- دراسة مشروع برنامج حزب جبهة التحرير الوطني.

2- تعيين أعضاء المكتب السياسي لجبهة التحرير الوطني.

فبالنسبة للنقطة الأولى والمتمثلة في مشروع برنامج جبهة التحرير الوطني، والذي تمحور حول الخيار الاشتراكي والحزب الواحد، تم الموافقة والمصادقة عليه بإجماع الحاضرين في المؤتمر.[25] على الرغم من أن المجتمعين في طرابلس لم يكن يجمعهم أي رابط " موضوعي للانسجام حول الاختيارات السياسية والتوجهات الاقتصادية والاجتماعية، حيث كان المؤتمر يضم جميع التيارات والمدارس السياسية وبخاصة الذين توغلوا داخل صفوف الثورة بطرق انتهازية".[26]

إن ما جاء به مؤتمر طرابلس مقارنة بما جاء في بيان أول نوفمبر ومؤتمر الصومام، نجد أنه كرس الخيار الاشتراكي كأساس لبناء الدولة بعدما كان بيان نوفمبر قد نص على بناء الدولة في إطار المبادئ الإسلامية، والدولة الديمقراطية الاجتماعية تحولت إلى دولة يهيمن فيها حزب واحد على الحياة السياسية، الاجتماعية، والاقتصادية، والثقافية، ألا وهو حزب جبهة التحرير الوطني؛ حيث لم يتخذ بيان أول نوفمبر كمرجعية أساسية للخيارات السياسية والاقتصادية.

فالإيديولوجية الاشتراكية التي تم تبنيها في مؤتمر طرابلس، عبارة عن إيديولوجية هجينة لها العديد من المخرجات سواء على مستوى الخطاب السياسي، أو على مستوى الممارسة السياسية، وهذا ما تأكد في مرحلة الاستقلال، حيث يجد المتتبع للشأن السياسي الجزائري نفسه في حيرة من أمره فالعديد من الأسئلة تدور برأسه. هل هو إزاء تطبيق الاشتراكية في الجزائر؟ أو إزاء التطبيق الجزائري للاشتراكية ؟ أو الاشتراكية الجزائرية؟ لأنه في الوقت الذي كنا نهاجم فيه "الإمبريالية وأذنابها"، كانت نسبة كبيرة من تعاملاتنا التجارية تتم مع العديد من دول المعسكر الرأسمالي وعلى رأسها فرنسا. فما كان مكرس في القوانين والمواثيق وما كان يقدم في الخطابات السياسية لا يعكس في الكثير من جوانبه الواقع العملي والممارساتي.

هذا التناقض الموجود بين ما هو مكرس في النصوص، وبين ما هو مكرس في الواقع- والذي مازال مستمرا إلى حد الآن- راجع في تقديري إلى القرارات الارتجالية، التي تتخذ بطريقة متسرعة وإستعجالية، دون النظر في العواقب والمآلات؛ بل أغلبية القرارات خاضعة للمزاج وتقدير المصلحة الشخصية الضيقة. فالخيارات الكبرى والمصيرية على غرار مشروع الدولة والمجتمع، الذي كان احد

أهم مرتكزات مؤتمر الصومام، بما سيكون له من نتائج خطيرة على طبيعة الدولة ونوعية الفرد الجزائري في مرحلة الاستقلال، لم يحظ بالمناقشة الكافية والعميقة؛ بل "تمت المصادقة عليه دون مناقشة، إذ لم يغير منه حرف واحد، حيث تم تجاوز هذه الوثيقة بسرعة كبيرة وسهولة وحتى إهمال".[27]

فلقد تم تطبيق مشروع مجتمع ومشروع دولة مناقض في كثير من الأحيان، لمشروع المجتمع والدولة الذي حمله بيان نوفمبر، وذلك من خلال التناقض الواضح بين ما يسميه "**محمد عباس**" "إيديولوجية النص" المضمنة في مواثيق الثورة، و"إيديولوجية الفعل المسجلة" في ممارسات النخبة، التي سيطرت على الحكم بعد مؤتمر طرابلس.[28]

فالنخبة التي حسمت الصراع لصالحها بعد مؤتمر طرابلس،- والتي حكمت الجزائر بعد الاستقلال- تعاملت بطريقة انتقائية مع النموذج السوفيتي للاشتراكية، حيث احتفظت باليات التنظيم السياسي المتمثلة في الحزب الواحد، المركزية والديمقراطية- الديمقراطية الشعبوية- وآليات التنظيم الاقتصادي المتمثلة في التخطيط، وذلك اعتقادا منها-أي النخبة- أنه بإمكانها انتهاج اشتراكية علمية خالية من عناصر الثقافة الغربية، وبخاصة ما يعادي الدين، لا سيما الإلحاد حتى تتوافق مع المجتمع الجزائري والمعتقدات الإسلامية.[29]

أما فيما يخص عملية انتخاب أعضاء المكتب السياسي، والذي شكل المحور الثاني في أجندة المؤتمر؛ فقد فجر العديد من الصراعات والنزاعات، وجعل الخلافات العميقة والجوهرية التي كانت كامنة ومستترة أثناء مسار الثورة تطفو على السطح؛ وقد تحولت إلى عداوات، وصلت إلى حد استعمال السلاح في مواجهات عسكرية، ذلك كله ناتج عن" حب الزعامة والانتصار للذات على حساب المبادئ؛ والتسابق نحو السلطة الذي شكل الحافز العميق، لدى كل الأطراف الفاعلة".[30]

فمسالة الحكم وشرعيته كانت لها الأولوية على ما عداها من قضايا حيث يقول "**على هارون**"العضو السابق لمجلس الثورة التحريرية "جبهة التحرير الوطني منذ

أول نوفمبر 1954 إلى غاية 27 ماي 1962، لم يسبق لها وإن حددت شكل الدولة المستقبلية إلا تحت عبارة جمهورية ديمقراطية اجتماعية أو ثورة ديمقراطية شعبية".[31]

وعليه فإن وثيقة مؤتمر طرابلس مثلها مثل وثيقة بيان أول نوفمبر ووثيقة الصومام،– حتى وإن اختلفت معهما في مفردات اللغة المستعملة، والمفاهيم، والمصطلحات المعبرة عن التوجه الفكري والإيديولوجي للنخبة، التي هيمنت على المؤتمر– لم تطرح تصورا معينا لبناء الدولة والمجتمع بعد الاستقلال، وذلك ناتج عن غياب إستراتيجية واضحة يتم بمقتضاها تجسيد هذه الغاية على ارض الواقع. فهي تعاملت مع الآني والمؤقت على حساب الدائم، تبنت القطيعة كبديل للاستمرارية. كما عكست كذلك ثقافة الإقصاء والاستبعاد للمنافسين أيا كانت مشاربهم، وتوجهاتهم الإيديولوجية، بعدما كانت ثقافة بيان نوفمبر تحمل بذور الإجماع والتوافق.

رابعا– البعد الدولي لمواثيق الثورة

إن واضعو مواثيق الثورة التحريرية لم يكونوا بعيدين أو غير مدركين للرهانات الإقليمية والدولية، وكذا التحولات الهيكلية والسياسية في النظام الدولي والعلاقات الدولية، لما بعد الحرب العالمية الثانية. بل كانوا واعين بضرورات المرحلة المبنية على فكرة التكتلات والتوحد، التي بدأت تجتاح العالم، حيث كانت نواتها الأولى تجمع دول **البينيلوكس**، الذي أسس **للسوق الأوروبية** المشتركة فيما بعد.

وعليه فالثورة التحريرية هي امتداد لكفاح ونضال شعوب المغرب العربي، وتعبيرا عن المصير المشترك والضمير الجمعي، وانعكاسا للفكر الوحدوي، حيث تفاعل الجزائريون مع ما كان يحدث في تونس والمغرب من مقاومة للاستعمار الفرنسي وأتباعه، حيث جاء في بيان نوفمبر أن " أحداث المغرب وتونس لها دلالاتها في هذا الصدد، فهي تمثل بعمق مراحل الكفاح التحريري في شمال إفريقيا، وما يلاحظ في هذا الميدان إننا منذ مدة طويلة أول الداعين إلى الوحدة في العمل، هذه الوحدة التي لم يتح لها مع الأسف التحقيق أبدا بين الأقطار الثلاثة..." 38

بدوره مؤتمر الصومام أكد على وحدة شمال إفريقيا، وذلك انطلاقا من عدد من العناصر الموضوعية التي تجمع بين دوله الثلاث من جغرافيا، وتاريخ، ولغة، وحضارة، ومصير. حيث اقر" إن إفريقيا الشمالية هي مجموعة كلية تؤلفها الجغرافيا والتاريخ واللغة والمصير. ومن ثم يجب إن يسفر هذا التضامن بالطبع عن أسس لاتحاد لدول شمال إفريقيا". ثم تحث البيان عن رؤية إستراتيجية طموحة تؤسس لوحدة وظيفية مشتركة بين شعوب المنطقة، وذلك " من مصلحة الشعوب الشقيقة أن تبدأ بتنظيم دفاع مشترك، واتحاد ونشاط دبلوماسي مشترك وحرية للمبادلات، وخطة مشتركة ومفيدة، في التجهيز، والتصنيع، وسياسة نقدية مشتركة، والتعليم، وتبادل الأركان الفنية والاختصاصية، والمبادلات الثقافية واستثمار مخزون الأرض بالنواحي الصحراوية التابعة لكل بلد ".39

أما ميثاق طرابلس، فقد تفاعل مع السياق التاريخي الدولي، الذي تميز بتصاعد الحركات التحررية في العالم الثالث؛ ولذلك تم تضمين الميثاق رؤية إيديولوجية عالم ثالثية، لتكون بمثابة طريق ثالث**Third Way** في مقابل الطريق الأول الرأسمالي، والطريق الثاني الاشتراكي. حيث جاء في الميثاق إن" الجزائر تسعى لدعم التضامن في الكفاح ضد الامبريالية والاستعمار قديمه وجديده. والجزائر باعتبارها بلدا من بلدان العالم الثالث، متضامنة مع كل شعوب آسيا، وإفريقيا وأمريكا اللاتينية من أجل تحررها السياسي ودعم استقلالها، ونموها الاقتصادي.... إن الجزائر تعمل جادة في سبيل الوحدة العربية.."".40

في الأخير يجب التأكيد، على أن مواثيق الثورة التحريرية الجزائرية كانت تحمل بين طياتها رؤية إنسانية تتجاوز المحلية و الانغلاق حول الذات؛ بل رؤية منفتحة وملتزمة بنصرة القضايا العادلة للشعوب، هذه القيمة التي مازالت الجزائر تعتنقها ولو بنوع من العقلانية، على الرغم من تغير الظروف والمعطيات ، وتغير التحالفات والمصالح

خاتمة

إن الثورة الجزائرية بتفردها وخصوصيتها الحضارية، والنفسية، وأبعادها الإقليمية والدولية، تعتبر من أبرز الثورات على مستوى العالم، التي قامت ضد الظلم والاستعباد والتسلط الاستعماري بمختلف أشكاله وأدواته، هذه الثورة التي كان من أبرز أهدافها وذروة سنامها استعادة الدولة الجزائرية، التي حطمها الاستعمار الفرنسي بعد احتلاله للجزائر لمدة 132 سنة.

وعلى الرغم من تكريس المبادئ الأساسية والخطوط العريضة لماهية الدولة الجزائرية التي تعتبر الثورة التحريرية إحدى أدوات بنائها،إلا أن المواثيق الموجهة والضابطة للعمل الثوري ومن أهمها بيان أول نوفمبر ومؤتمر الصومام ومؤتمر طرابلس، لم تتحدث عن الإجراءات والآليات التي يتم بها بناء هذه الدولة أو الكيفية التي يتحدد بها شكلها وطبيعة النظام السياسي الذي ينسجم مع واقع ونفسية الفرد الجزائري.

فالمواثيق المذكورة أعلاه، يمكن اعتبارها أدوات وآليات لتسيير الثورة وإدارة الحرب مع الاستعمار من جهة، ومن جهة أخرى كوسيلة لخلق إجماع وطني وتوافقات حول أهدافها، ورسالة عقلانية بعيدة عن التطرف والتشدد لتفادي التصادم مع القوى المهيمنة على النظام الدولي في تلك الفترة. كما إن تلك المواثيق عكست في الكثير من جوانبها مستوى التنافس السياسي والإيديولوجي بين قادة الثورة التحريرية، ذلك التنافس الذي حسم لصالح التيار اليساري الثوري المتمركز حول البعد الوطني، معتنقا الإيديولوجية الاشتراكية بمسحة قومية عروبية في مؤتمر طرابلس.

الهوامش:.

1 - كيث وايثلام:اختلاق إسرائيل القديمة، "إسكات التاريخ الفلسطيني"،ترجمة:سحر الهنيدي، سلسلة عالم المعرفة، الكويت، 1999، ص:15.

2 - بيان أول نوفمبر 1954،النسخة المكتوبة بالعربية.

http://www.el-mouradia.dz/arabe/symbole/textes/1nov54.htm

3 - مولود قاسم نايت بلقاسم، شخصية الجزائر الدولية. و هيبتها العالمية قبل 1830، دار البعث، الجزائر،الجزء الأول،ط1، ص:11 .

4 - المرجع نفسه،ص:30

5 - فاريل هيدي، الإدارة العامة منظور مقارن، ترجمة محمد قاسم القريوتي، ط2، عمان،1983،ص:113.

(*) - مقولة الجزائر قطعة من فرنسا تبناها أنصار مشروع رئيس الحكومة الفرنسية "بلوم"، الذي ترأس الحكومة الفرنسية سنة 1936 و الذي دعا الى الحاق الجزائر بفرنسا، ومن انصار هؤلاء الحزب الشيوعي الجزائري.

6- محمد العربي الزبيري، المرجع نفسه، ص: 231.

7- بيان أول نوفمبر 1954، النسخة المكتوبة بالفرنسية.
http://www.el-mouradia.dz/francais/symbole/textes/symbolefr.htm

8- مولود قاسم نايت بلقاسم، المرجع السابق،ص:14.

9- المرجع نفسه.

10- وثيقة مؤتمر الصومام. على الرابط:
http://www.el-mouradia.dz/francais/symbole/textes/soummam.htm

11- سعيد عليوان: قيم الإسلام في مواثيق الثورة التحريرية الجزائرية(من خلال بيان أول نوفمبر مؤتمر الصومام مؤتمر طرابلس)،ملتقى القيم الفكرية والإنسانية في الثورة التحريرية الجزائرية(1954-1962)، منشورات مخبر الدراسات التاريخية والفلسفية جامعة قسنطينة منتوري، 2003، الجزء الأول، ص:39

12- وثيقة مؤتمر طرابلس.على الرابط:http://www.el-mouradia.dz تاريخ التصفح:2017/1/9 الساعة18:00 مساءا.

13- عمار بن عودة: تصريح لجريدة الخبر يوم:2014/12/11 ،العدد: 7639،ص:28 .

14- محمد العربي الزبيري، تاريخ الجزائر المعاصر(1954-1962)، ج2، منشورات اتحاد الكتاب العرب، 1999، ص:84.

15- محمد عباس، النخبة و الغاشي،مشكلة النخبة المستلبة،منشورات مؤسسة الشروق للإعلام والنشر، الجزائر، 2004 ص:21

16- علي الكنز، حول الأزمة" 5دراسات حول الجزائر و العالم العربي"،دار بوشان للنشر، 1990،ص:10

17- علي كافي، مذكرات الرئيس علي كافي، من المناضل السياسي إلى القائد العسكري 1946-1962، دار القصبة للنشر، 1999، ص:289

(*)- اعضاء المنظمة السرية الثلاثة عشرهم: سوداني بو جمعة، بن طوبال لخضر، عمار بن عودة، عبد الحفيظ بو الصوف،عبد السلام حباشي، زيغود يوسف، العربي بن مهيدي، ديدوش مراد، رابح بيطاط، محمد بوضياف، بوشعيب محمد، بن عبد المالك رمضان.

18- عمار بوحوش، التاريخ السياسي للجزائر من البداية لغاية 1962، ط1، دار الغرب الإسلامي، بيروت، 1997، ص:402.

(*)- الزعماء الخمسة هم: بن بلة احمد، خيضر محمد، ايت احمد حسين، بوضياف محمد، الاشرف مصطفي

19- رابح لونيسي: الصراعات الداخلية للثورة الجزائرية في الخطاب التاريخي الجزائري،على الرابط: تاريخ التصفح 2016/12/26 ، الساعة: 7 و30د. Insaniyat.revues.org

20- رابح لونيسي، المرجع السابق.

21- سعيد عليوان، المرجع السابق. نفس الصفحة.

22- محمد العربي الزبيري، تاريخ الجزائر المعاصر(1954-1962)، ج2، المرجع السابق، ص: 82.

23- Benyoucef Benkhedda, l'Algérie à l'indépendance, la crise de 1962, éditions dahlab, 1999,p :14.

24-Ibid,p :14

25- علي كافي،المرجع السابق، ص :289 .

26- المرجع نفسه، ص ص: 288-289

27- محمد عباس، المرجع السابق ، ص:62

28- علي الكنز، المرجع السابق،ص:109.

29- علي هارون،خيبة الانطلاق، فتنة صيف 1962، ترجمة: الصادق عماري و آمال فلاح، دار القصبة للنشر، الجزائر، 2003، ص:91.

30- المرجع نفسه، ص:24.

*دول **البنلوكس** بالحروف اللاتينية BENELUX :هي اتحاد اقتصادي تأسس عام 1944 بين ثلاث ممالك في أوروبا الغربية، وهم بلجيكاBElgium ، هولندا NEderland ولوكسمبورغ .LUXumbourg وتم توقيع الاتفاق بين الممالك الثلاث في المنفى في لندن عام .1944وتم تفعيل الاتفاق عام 1947، واستمر حتى عام 1960 عندما تحول إلى اتحاد البنلوكس الاقتصادي. والاسم مشتق من الحروف الأولى لتلك الدول.

***سوق أوروبية مشتركة** هو مشروع اقتصادي سياسي، ظهر في أعقاب الاجتماع التمهيدي الذي عقده وزراء خارجية ست دول من الدول الأوروبية في إيطاليا في حزيران1951) م(، لإنشاء وحدة اقتصادية بين دولهم، وهذه الدول هي :فرنسا وإيطاليا وألمانيا الغربية وبلجيكا وهولندا ولكسمبورغ .وتلا ذلك وضع المبادئ الأساسية لهذه السوق، إذ وقعت عليها الدول المشار إليها فيما سمي معاهدة روما لتنشأ رسميا في 25مارس / آذار 1957م، الذي يعد التاريخ الفعلي لقيام السوق الأوروبية المشتركة.

31- بيان اول نوفمبر.

32- مقررات مؤتمر الصومام.

33- ميثاق طرابلس.